الصفحات: من 414 إلى 425

# النمو الحضري السريع في الجزائر والمشكلات الاجتماعية المترتبة عنه

تاريخ الاستقبال: 2017/03/27 - تاريخ المراجعة: 2017/05/22 تاريخ النشر: 2017/06/25

حساب تريكي
جامعة الشاذلي بن جديد الطارف.

ملخص

ساهمت السياسة التنموية المنتهجة في الجزائر بعد الاستقلال، في بروز تباين كبير في مستويات التنمية بين المدن والارياف،مما دفع السكان إلى النزوح من الأرياف بأعداد ضخمة نحو التجمعات الحضرية.وكنتيجة لذلك تواجه المدن الجزائرية اليوم مجموعة من التحديات، بالنظر إلى النمو المتزايد لسكانها وتزايد كثافتها السكانية واتساع نطاقها العمراني.

انطلاقا من ذلك، تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على ظاهرة النمو الحضري في الجزائر وكذا رصد وكشف مختلف المشكلات والآثار المترتبة عنها، وذلك بالاعتماد على الإحصائيات الرسمية والشواهد الميدانية، التي تعكس مجالات التحول في بنية المجتمع الجزائري.

الكلماتالمفتاحية: النمو الحضري، التحضر، النزوح الريفي.

Abstract

The policy of development adopted by Algeria after the independence contributed to the emergence of a big disparity of development between the urban and rural areas' what pushed the population to the exodus in large numbers rural areas towards built-up areas. As a consequence' the Algerian cities today had to face a series of challenges' considering the increasing growth of the population and the increasing population density .and the extension of their perimeters

urban of phenomenon the highlight to aims paper this 'basis this On

.impacts and problems detect and monitor to as well as 'Algeria in growth change of areas specific the reflect that field the and statistics official on Based .society Algerian of structure social the in

Keywords:Urban growth' urbanization' ruralexodus.

– مقدمة:

يعتبر النمو الحضري من أهم معالم التغير الاجتماعي في الوقت الحاضر، كما يعتبر من القضايا الاجتماعية التي أثارت اهتمام المفكرين والباحثين في ميادين عدة، نظرا لما له من بعد توجيهي للنسق القيمي العام في المجتمع، وما يترتب عنه من تباين كبير في مختلف مكونات البناء الاجتماعي، وتغير في نمط العلاقات الاجتماعية والاتجاهات والمعايير ومختلف وسائل الضبط الاجتماعي.وفي الجزائر كان للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها، أثرا بالغا في تحريك السكان ودفعهم إلى النزوح من الأرياف بأعداد ضخمة نحو التجمعات الحضرية بعد الاستقلال. وقد نجم عن هذه الظاهرة ضغطا كبيرا على المدن الكبرى، فضلا عن ما صاحبها من تغيرات في سلوك الأفراد ونمط معيشتهم وأسلوب حياتهم ومظاهر استهلاكهم. انطلاقا من ذلك، سنحاول في هذه الورقة البحثية، تسليط الضوء على ظاهرة النمو الحضري في الجزائر، وكذا رصد وكشف مختلف المشكلات والآثار المترتبة عنها.

أولا – موجات التحضر والنزوح الريفي في الجزائر:

إن المتتبع والدارس لظاهرة النمو الحضري في الجزائر يمكنه التمييز بين أربعة موجات كبرى للهجرة الريفية قبيل وبعد الاستقلال وهي:

- الموجة الأولى: كانت نتيجة للحملة الواسعة التي شنتها إدارة الاحتلال الفرنسي والهادفة لاغتصاب أراضي الجماهير الريفية والنزع العنيف للملكية لصالح المعمرين. وهو ما دفع بالعديد من الفلاحين الجزائريين للنزوح من قراهم نحو المدن بحثا عن عمل، كما اشتد النزوح الريفي خلال الثورة التحريرية 1954– 1962م بسبب سياسة الأرض المحروقة التي طبقها الاستعمار الفرنسي.

- الموجة الثانية: كانت خلال السنوات الأولى للاستقلال، حيث عرفت الجزائر هجرة كبيرة لسكان الأرياف باتجاه المدن التي تم تركها من طرف المعمرين. إضافة إلى دخول اللاجئين في البلدان المجاورة (تونس والمغرب) واختيارهم الاستقرار في المدن نظرا لافتقار الريف للأدنى ضروريات المعيشة، ويقول عبد القادر جغلول عن ذلك: «...رافق الاستقلال موجة ثانية وفي هذه المرة ينبغي احتلال مكان المستعمر والدخول في عالم كان ممنوعا من الآخر والاستفادة من التحديث المكتسب»(جغلول، 1983، ص 225).

- الموجة الثالثة: صاحبت عملية التصنيع المكثفة والسريعة التي شهدتها الجزائر نزوح سكان الارياف نحو المدن بأعداد كبيرة، حيث أحدثت هذه العملية واقعا اجتماعيا جديدا. إذ أضحى الفلاحون الشباب يرفضون البقاء في الأرياف بالرغم من سياسة التحديث الريفي التي أتت بها الثورة الزراعية، وهذا راجع إلى أن المدنية مكنت هؤلاء من دخل أفضل وبأقل جهد ومكنتهم من مكانة اجتماعية أعلى نسبيا في السلم الاجتماعي(سموك، 2004، ص 144).إضافة إلى ذلك ساهمت التقسيمات الإدارية التي عرفتها الجزائر سنتي 1974 و1984، في إنشاء ولايات ودوائر جيدة، وبالتالي تحولت هذه المراكز الإدارية إلى نقاط جذب للسكان وتحولت إلى تجمعات حضرية ضخمة، لما توفره من مناصب شغل (إدارات وهيئات جديدة) وفرص أكثر للسكن (وجود اعتمادات مالية خاصة).
- الموجة الرابعة: تسببت الأحداث المأساوية وأعمال التقتيل من طرف الجماعات الإرهابية التي شهدتها الجزائر في فترة التسعينات إلى هروب عدد كبير من سكان الأرياف باتجاه المدن بسبب غياب الأمن واستحالة القيام بنشاطاتهم الفلاحية والرعوية في ظل الظروف الأمنية المتردية.

ثانيا – التطور الكمي لظاهرة النمو الحضري في الجزائر:

قبل التطرق إلى تطور ظاهرة النمو الحضري والنزوح الريفي في الجزائر، ينبغي الإشارة في البداية لطبيعة المجتمع الجزائري، إنه ظل ذا طابع ريفي حيث أن 90% من السكان قبل 1830 كانوا ينتظمون في قبائل ويعيشون في الريف، بالرغم من وجود دائم لتجمعات سكنية مدنية(عدي، 1983، ص 15)، وقد كان أغلب سكان الجزائر ريفيين غداة الاستقلال، لتتسارع بعد ذلك وتيرة حركة السكان من الأرياف إلى المدن مثلما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (1): تطور عدد السكان في الريف والحضر عبر مختلف التعدادات الوطنية

| السنوات | 1966 | 1977 | 1987 | 1998 | 2008 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نسبة سكان الحضر بـ% | 31.4 | 40.0 | 49.7 | 58.3 | 65.22 | 68 | 68 | 69 | 70 |
| نسبة سكانالريف بـ % | 68.6 | 60.0 | 50.3 | 41.7 | 34.78 | 32 | 32 | 31 | 30 |

المصدر: – الديوان الوطني للإحصاء، مختلف التعدادات الوطنية.

- من 2010 إلى 2013: البنك الدولي على الموقع: http://data.albankaldawli.org/indicator/SP.RUR.TOTL.ZS

يلاحظ من هذا الجدول أن الوضعية (ريفي، حضري)،انقلبت في الجزائر من الاستقلال إلى الآن، حيث كان سكان الريف يشكلون نسبة 68.6% سنة 1966، لتتقلب الوضعية وتصبح هذه النسبة هي نسبة الحضر تقريبا الآن، مما يوحي بضخامة الظاهرة واتساعها.

كما قدرت نسبة نمو سكان المناطق الحضرية في المرحلة من 1966 إلى 1977م بـ 5 % لدرجة أن الحديث عن ظاهرة ترييف المدن في الجزائر أصبح لا يقبل الجدل، حيث اعتبرت كنتيجة منطقية لظاهرة العصرنة العنيفة التي تحدث عنها ج.د. دوبرنيس والتي أحدثت اختلالات في الريف وكذا في المناطق الحضرية(بلكعيبات، 2002، ص 121).

ومن المؤكد أن هذا الحراك الاجتماعي الكبير الذي شهده المجتمع الجزائري بعد الاستقلال جراء الهجرة الريفية المكثفة، له تأثير عميق على النسق القيمي، انطلاقا من التباين الموجود بين المجتمعات الريفية والمجتمعات الحضرية. وهو ما أكده كل من بتريم سوروكينP.Sorokin وكارل زيمرمان Zimmermane.C اللذان أكدا وجود فروق بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري، تتمثل في فروق مهنية، فروق بيئية، حجم المجتمع، كثافة السكان، تجانس السكان( في العادات، التقاليد، القيم...)، الفروق في شدة الحراك، شكل التباين الاجتماعي وأنساق التفاعل الاجتماعي"(حسن ورشوان، 1997، ص 224).

ثالثا – الآثار والمشكلات الاجتماعية المترتبة عن النمو الحضري:

لقد كانت للهجرة الريفية الكثيفة آثارا سلبية على الصعيد الاجتماعي، الاقتصادي والثقافي،ويعود ذلك أساسا إلى الفروق الموجودة بين الريف والحضر وما يصاحب الحركة السكانية من تغيرات في نسق القيم السائد في المنطقة الحضرية بفعل ما يحدثه التطور التقني من تغيرات في الأفكار وسلوك الأفراد ومظاهر استهلاكهم ونمط معيشتهم وأسلوب حياتهم، وأبرز المشكلات التي نجمت النمو الحضري السريع الذي شهده المجتمع الجزائري نجد:

1 – تمزق النسيج الأسري: نتيجة للتحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي شهدها المجتمع الجزائري تمزق النسيج الأسري، ففقدت الأسرة الجزائرية التجمع الأسري، حيث يرى مصطفى بتفنوشات أن «مع الاستقلال، العائلات كثيرة العدد انقسمت لتشغل المنازل التي تركها الأقدام السوداء الذين غادروا الوطن»(Boutefnouchet’ 1982’ P 60)، فالحضيرة السكنية التي خلفها المستعمر، صممت وفق النمط الغربي المدعم للاستقلالية والتوجه نحو الفردية، وهي غير قادرة على استيعاب العائلات الممتدة كثيرة العدد تحت نفس السقف، وبهذا تكون ظاهرة التحضر قد ساهمت في دفع الأفراد من نفس العائلة إلى الانقسام في أنحاء متفرقة من المدينة، مما أضعف التضامن الأسرى، عند أفراد الأسر المهاجرة.

ويشكل التضامن الأسري تجسيما وترسيخا لقيم الجماعية،فالعيش تحت نفس السقف يدعم روح التضامن والتآزر والتكافل الاجتماعي، أما السكن المستقل يضعف هذا التضامن والروابط الأسرية، ويصبح الأفراد لا يتقاسمون نفس المشاعر وليس لديهم مصير مشترك، فيضعف التضامن الذي يشكل أحد دعائم القيمة الجماعية.ويذهب

ريمون بودونBoudonRaymondبدوره، إلى تأكيد أن سيطرة النزعة الفردية يتجلى في البحث عن الاستقلالية الفردية، وكذلك مختلف معاني الاستقلالية، فسيطرة النزعة الفردية تعني أن سعادة الفرد تشكل الهدف الأسمى، أي البحث عن حرية الاختيار وطريقة العيش(Bondon' 2002' P 37)، وبالتالي التحرر من كل أشكال الضبط الاجتماعي، وعدم اعطاء أهمية للعادات والتقاليد والقيم السائدة في المجتمع.

2- إختلال في توزيع السكان:عرفت الجزائر حركة نزوح ريفي واسعة من الهضاب العليا والجبال التلية إلى المدن والسهول بالشمال، وتسارعت هذه الحركة في الفترة الممتدة من 1987 إلى 1998 وشملت 2.5 مليون شخص(Schéma national d'aménagement du territoire' 2008). وبهذا أصبحت المجموعة السكانية موزعة عبر التراب الوطني توزيعا غير متوازنا، فثلثا () السكان يتمركزون في المنطقة الشمالية التي لا تغطي إلاّ نسبة 4% من التراب الوطني، وربع() السكان يقطنون منطقة الهضاب العليا التي لا تمثل 9% من مساحة البلاد. وفي المقابل فإن فردا واحدا من بين عشرة يعيش في المنطقة الجنوبية التي تمثل 87% من التراب الوطني، الأمر الذي نجم عنه ضغطا ثقيلا على الموارد الطبيعية والنظام البيئي(المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 1998، ص 165).

3 – ظهور الأحياء غير المخططة:أدت حركة التحضير إلى ظهور أحياء غير مخططة على تخوم المدن ، هذه الأحياء تفتقر إلى أدنى شروط الحياة الكريمة، وقد أصبحت هذه المدن وكرا لكل أشكال الانحراف والإجرام والانحلال الخلقي وانتشار الرذيلة. كما نجم عن عملية ترحيل وإعادة إسكان سكان هذه الأحياء، أعمال عنف وصدامات بين المرحلين والسكان الأصليين للمناطق التي رحلوا إليها في الجزائر العاصمة، ويرجع ذلك إلى السمعة السلبية لسكان الأحياء الوافدين، وهو ما جعلهم محل رفض من طرف سكان الاحياء التي شيدت بها البنايات التي رحلوا إليها. كما تجدر الإشارة إلى أن الظروف المعيشية المزرية والتهميش والإقصاء التي يعاني منها سكان الاحياء غير المخططة الناجمة عن النزوح الريفي، كانت سببا في تفشي التعصب والتطرف، وهو ما يعكسه التحاق عدد كبير من سكان هذه الأحياء بالجماعات المسلحة في فترة التسعينات.

وفي هذا الاطار توصلالباحث علي بوعناقة، في دراسته الموسومة بـ: الأحياء غير المخططة وانعكاساتها النفسية– الاجتماعية على الشباب: دراسة ميدانية مقارنة في مدينة جزائرية إلى أن الأحياء غير المخططة لها آثار سلبية على الشباب، تتمثل أساسا في(1999، ص 364).

- إن المسكن كمرفق حيوي يحقق الكثير من الإشعاعات، انعدمت فيه هذه الميزة في الأحياء غير المخططة، الأمر الذي دفع الشباب إلى أن يبقى خارج البيت أطول مدة بعيدا عن الأسرة، وهو ما يقلل من عمليات الارتباط الانفعالي الايجابي ببيته.

- تعاني مجموعة البحث ذات الانتماء إلى هذه الأحياء، البطالة، لتسربها المبكر من المدرسة.
- تساهم هذه الأحياء في بروز التوتر النفسي خصوصا لدى الشباب.
- ثبت أن مولدات الانحراف متوفرة في هذه الأحياء وهي: الضيق السكني، التسيب، اضطراب الأسرة، المشاجرات المتوالية بين الأسر بسبب طبيعة البيئة.

4 – زيادة الضغط على المدن الكبرى:تعاني معظم المدن الجزائرية من مشكلات سكانية متراكمة، حيث لم تعد قادرة على تلبية حاجات سكانها وتوفير إطار معيشي ملائمة لهم، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى عدم فعالية التخطيط الحضري وفشله في ضمان نسيج عمراني متوازن ومتناسق وظيفيا وجماليا واجتماعيا. فقد نجم عن الهجرة الريفية ضغطا كبيرا على المدن الكبرى، فظهرت عدة أزمات كالنقل، طوابير على مستوى الإدارات العمومية للاستفادة من الخدمات (البريد، الحالة المدنية...)، أزمة تمويل، أزمة تسيير...وهو ما يشكل ضغطا نفسيا للمواطنين ويشجع على انتشار العنف والعدوانية.كما تعاني كبرى المدن الجزائرية كالعاصمة الجزائر، ووهران، وعنابة، وقسنطينة، والبليدة، من ازدحام مرورى، فقد تحولت الاختناقات المرورية إلى كابوس يومي بالنسبة للمواطنين، حيث يسبب الازدحام في حركة المرور قلقا حادا في نفوس مستعملي الطريق، فقضاء أوقات طويلة داخل السيارات لا تكاد تتحرك أمر صعب يؤثر تأثيرا كبيرا على نفسية الركاب، حيث يؤدي إلى القلق والتوتر العصبي ويجعل الفرد في حالة نفسية متوترة، مما يشجع على تنامي مختلف مظاهر العنف اللفظي والجسدي.

من جهة أخرى، ساهمت السياسة التنموية المنتهجة من قبل السلطة العمومية في الجزائربعد الاستقلال، في بروز فجوة تنموية بين الريف والمدينة، وقد أدى ذلك إلى تمركز جل مقرات المؤسسات الإدارية و التربوية والصحية في قلب المدن الكبرى، مما يدفع عدد كبير من المواطنين من سكان الأرياف والمدن الصغرى إلى التنقل بشكل مستمر إلى هذه المدن، ويتسبب العدد الكبير من الوافدين إلى زيادة الضغط والازدحام، مما ينمي مشاعر القلق والتوتر خاصة على مستوى الادارات والمؤسسات التي يتم التردد عليها. فعلى سبيل المثال لا الحصر تشهد مدينتي ووهرانوقسنطينة يوميا، توافد أمواج بشرية ضخمة قادمة من الولايات المجاورة لهما لقضاء حاجياتهم، مما يتسبب في ازدحام كبير على مستوى الشوارع والطرقات.

5 – تفاقم أزمة السكن: تعتبر أزمة السكن في الجزائر من بين الأزمات والمشاكل التي أفرزها النمو الديمغرافي والنزوح الريفي السريع، ورغم المشاريع الضخمة التي قامت بها الدولة في مجال توفير السكن في السنوات الأخيرة (مشروع مليون سكن بمختلف الصيغ: ريفي، اجتماعي، ترقوي، البيع بالإيجار، تدعيم السكنات الهشة)، إلا أنها لم تستطع الاستجابة للطلبات المتزايدة.حيث يقدر العجز الحالي للسكن في الجزائر، بأكثر من مليون سكن مع

طلب سنوي اضافي قدره 600 ألف، بينما وتيرة الانجاز لا تتجاوز الثماني ألف وحدة سكنية في السنة(المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2000، ص 42).

كما أن طبيعة الحضيرة السكنية في الجزائر، لا تشجع على توفير ظروف سكنية حسنة للأفراد. حيث يضاف إلى صغر المساحة في السكنات الاجتماعية، قلة عدد الغرف في المسكن الواحد، حيث تشير الإحصائيات إلى أن المساكن التي لا يتجاوز عدد غرفها ثلاث غرف تمثل الأغلبية الساحقة بنسبة 65.14% من إجمالي السكنات سنة 1998، بينما تمثل المساكن ذات الغرفتين أدنى نسبة 35.08%. وهو ما أدى إلى الارتفاع النسبي لمتوسط عدد الأفراد في الغرفة الواحدة، حيث بلغ 3.17 سنة 1977 و2.3 سنة1998(المجلسالوطنيالاقتصاديوالاجتماعي، 2000،ص173). وفي هذا الاطار أظهر تحقيق حول مستويات المعيشة، أجراه الديوان الوطني للإحصائيات، أن 48.8% من المساكن تشغلها أسر يتراوح عدد أفرادها بين 7 و10 أفراد، كما أظهر على الخصوص أن نسبة 8.5% من المساكن تضم كل منها 11 شخصا فما فوق. اضافة إلى هذا يوجد بالجزائر 600.000 سكنا هشا في حالة سيئة جدا، وما يقارب 524.000 سكنا قصديريا، حسب احصائيات الديوان الوطني للسكن لسنة 2002(CNES' 2006' P29)، وهو ما يعكس وجود عدد كبير من الأسر الجزائرية، تعيش في أوضاع سكنية سيئة ومتدهورة، تتصف بالضيق والاكتظاظ.

وقد ولدت أزمة السكن المتفاقمة مشكلات نفسية واجتماعية نشأت من تكدس العائلات في غرف منفردة على الأغلب وتفتقر إلى الشروط الصحية، كما أن الطريقة المعتمدة في حلها أثرت سلبا على تماسك الأسر. فمن أجل سد الاحتياجات المتزايدة للسكن، تبنت الدولة مشاريع سكنية متنوعة على شكل بنايات عمودية وتجمعات سكنية، وتم استيراد مظاهر العمران الحديث كوسيلة لحل مشكلتها العمرانية والمعمارية، مشاريع تبلورت في أدبيات وفي أوساط وبيئات أجنبية دون الأخذ بعين الاعتبار المقاييس العمرانية والمناخية المناسبة لكل منطقة، ولا الخصوصيات الاجتماعية والقيم الثقافية للمجتمع، هذا التوجه العمراني جعل البيئة العمرانية في المدينة الجزائرية تبدو متدنية ومفرغة من قيمها الاجتماعية والعمرانية(زيداني، 2010). فضلا عن ذلك أصبحت أزمة السكن في الجزائر، بمثابة قنبلة موقوتة تهدد السلم الاجتماعي، اذ يعتبر مشكل السكن، من أهم أسباب الاحتجاجات الاجتماعية العنيفة في الجزائر اليوم. من جهة أخرى تعتبر أزمة السكن من أبرز عوامل تأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري،ومن شأن هذا التأخر الكبير في سن الزواج أن يطيل في مدة العزوبية وما يصاحبها من عدم استقرار عاطفي والرغبة في التحرر والتهرب من المسؤولية وهي عوامل مشجعة على انتشار العنف والانحراف وكل أشكال الاجرام لدى هذه الفئة.

6 – بروز ظاهرة ترييف المدن:أدت عمليات الهجرة الريفية إلى قطعية لدى الأفراد مع التاريخ، فنشأ مجتمع جديد له قطيعة مزدوجة مع الأرض والتاريخ العائلي والاجتماعي، استقر في المدينة وتهكيل بطريقته الخاصة

وفقا لحاجاته الآنية ومتطلبات الوسط والإرث الثقافي الأصلي. كما أدت الهجرة الريفية إلى بروز فئات اجتماعية جديدة عملت تدريجيا على فرض نسقها القيمي كمرجعية اجتماعية، وهو ما أصبح يطلق عليه ترييف المدن ruralisation des villes، فهذه الهجرة هي نوع من الاجتثاثdéracinement، وهي – حسب محمد بوخبزة – فعل اجتماعي غير طبيعي قام به السكان(Boukhobza' 2009' P57). فنتيجة لموجات التحضر السريعة والكثيفة، أصبح المجتمع الجزائري في موقع شاذ في مسار التمدن، حيث يقول عشراتي سليمان في هذا الإطار «إننا في مرحلة ما قبل المدينة وما بعد البداوة، فلسنا بدوا صرحاء ولسنا حضريين صميمين، ولكننا في منزلة بين المنزلتين»(2007، ص 7 و8)، فلا توجد ثقافة أصلية خام وفطرة ساذجة كالتي يتميز بها البدو، وفي المقابل لا توجد ثقافة بناءة ولا نملك الفعالية الحضارية التي تشكل أحد سمات التمدن.وكنتيجة لظاهرة التحضر، أصبحت المدينة الجزائرية تتميز بالتناقضات التالية(Boutefnouchet' 2004' PP 79-80):

- إنها ليست متمدنة: باعتبار أن الفئات الاجتماعية المتمدنة التي تقطن في المدينة منذ عدة أجيال تشكل أقلية مقارنة بالعدد الإجمالي لسكان الحضر.
- إنها ليست بعد حضرية: فقدان المدينة للهوية المتمدنة لا يتوافق واكتساب هوية جديدة، ليست متمدنة ولكن حضرية، هذه المرحلة الانتقالية لا ترجح الكفة إلى إحدى الحالتين، وهي حالة تميز المجتمع الجزائري في مجمله.
- إنها في طريق التحضر: إنّ الفارق في تطور معدل التحضر بين 1962 و1994 هو 32% (56% – 24% = 32%) يدل على أن أغلبية سكان الحضر في الجزائر مصدرهم النزوح الريفي الحديث، وخصائص هذه الشريحة وسلوكاتها ليست حضرية ولكن في طريق التحضر urbain-Néo، إنها ظاهرة ترييف المدن.

7 – انتشار العنف في المناطق الحضرية:ساهمت موجة الهجرة الريفية نحو المدن الكبرى في انتشار العنف والاجرام في المناطق الحضرية، ويعود ذلك إلى سببين هما(سموك، 2004، ص 146).:

- أولهما: تراجع دور مؤسسات الرقابة الاجتماعية التي تحول دون العنف، مما نشط السلوكات العدوانية بتجميع الاختلافات.
- ثانيهما: أدت الهجرة الريفية إلى المدينة إلى تفكك الإطار (العائلي القروي) الذي يربط الفرد بأقرانه، كما أن النمو الحضري العشوائي والسريع أضحى لا يوفر للفرد النازح البديل الأمثل لتحقيق الذات، ومن ثم أصبحت الجماعات الراديكالية، الملجأ والمتنفس الأمثل لتحقيق الذات والإشباع المعنوي وتحقيق الهوية.

8 – بروز التفاوت الاجتماعي: قسم النزوح الريفي المدينة الجزائرية على أساس اقتصادي ثقافي: أحياء سكنية راقية يقطنها رجال الأعمال وقدامى النخبة الحاكمة، أحياء سكنية عمودية (عمارات) هي أحياء حديثة البناء أوفي طريق الإنجاز يقطنها العمال الأجراء والموظفين والتجار الصغار، أحياء سكنية تقليدية يقطنها صغار الموظفين والعمال وأخيرا سكنات هشة (بيوت قصديرية) تشكل ملجأ للعائلات ذات المداخيل الضعيفة أو المنعدمة، يضاف

إلى ذلك فئة أخرى اجتماعية بدون مأوى (abri–sans) جعلت من الشوارع مأوى لها(Boutefnouchet' 2004' P80). الأمر الذي كرس التفاوت الاجتماعي في المجتمع الجزائري بشكل علني.، مما يساهم في تنامي العدوانية ومشاعر الاحباط والاحساس بالقهر والتهميش لدى أبناء الطبقات الهشة.

رابعا – تأثير النمو الحضري على منظومة القيم:

تعتبر ظاهرة التحضر من أهم معالم التحديث في العصر الحالي، والتي بمقتضاها ينتقل عدد كبير من سكان الريف إلى المناطق الحضرية، ويترتب على ذلك تباين في مختلف مكونات البناء الاجتماعي وتغير في نمط العلاقات الاجتماعية والاتجاهات والقيم ومختلف وسائل الضبط الاجتماعي. إن العلاقة بين التحول الاجتماعي والقيم هي علاقة تبادلية، ففي الوقت الذي تؤثر فيه القيم في التغير الاجتماعي وتحدد مساراته، فان التحول الاجتماعي يؤثر في القيم ويحدد أنساقها وترتيبها وتدرجها. فالتحولات الاجتماعية هي في الواقع تحول في الظروف والأحوال البيئية، وتؤدي بالضرورة الى تغيير بعض القيم الصالحة في ظروف ما إلى قيم غير صالحة.

وانطلاقا من تأكيد دوركايم على أنّ « التحضر هو الحراك الهائل للوحدات الاجتماعية بحكم تقسيم العمل وظهور المدينة والهجرة إليها، يؤدي الى إضعاف سلطة التقاليد والمعتقدات الأمر الذي يجعل القيم عرضة للتغير والتحول بحكم أن التقاليد هي من أهم وسائل نقل القيم عبر الأجيال وعامل أساسي للمحافظة على استمراريتها «(دوركايم، 1966، ص 87). وانطلاقا من الفروق الموجودة بين الريف والحضر وما يصاحب الحركة السكانية من تغيرات في نسق القيم السائد في المنطقة الحضرية بفعل ما يحدثه التطور التقني من تغيرات في الأفكار وسلوك الأفراد ومظاهر استهلاكهم ونمط معيشتهم وأسلوب حياتهم، يمكن القول أنّ موجات التحضر السريعة والكثيفة التي شهدها المجتمع الجزائري بعد الاستقلال لها تأثير بالغ على النسق القيمي السائد، يتمظهر ذلك في تغير العديد من المفاهيم والأفكار وظهور سلوكات وأنماط ثقافية جديدة خاصة في مجال الأسرة، الاستهلاك، الترفيه...إلخ.

خامسا – تأثير النزوح الريفي على العمل الزراعي في الجزائر:

تؤكد المعطيات الإحصائية والشواهد الميدانية على أن العمل الفلاحي في الجزائر عرف تراجعا كبيرا وخطيرا بعد الاستقلال، فضخامة هذه الظاهرة وتداعياتها على الأمن الغذائي تستحق فعلا الاهتمام، فمساهمة القطاع الفلاحي في الدخل القومي الخام تعرف تراجعا سنة بعد سنة، حيث كان يشكل 34% عام1954، ثم15% سنة 1968 ليصل إلى 10% سنة 1971(بلكعيبات، 2002، ص 121).أما العمالة الفلاحية فقد عرفت بدورها تناقصا، وهو ما توضحه الجدول التالي:

جدول رقم (2) : تطور نسبة العمالة الفلاحية من 1966 إلى 2015.

| السنوات | 1966 | 1977 | 1982 | 1991 | 1996 | 2003 | 2007 | 2011 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نسبة العمالةالفلاحية% | 58 | 35.50 | 30.48 | 23.7 | 17.35 | 21.1 | 16.1 | 10.8 | 8.7 |

Sources: -1966 Mostafa Boutefnouchet'la société Algérienne en transition' .OPU' Alger 2004' P63

.Annuaire statistique de l'Algérie 1977-1978 :1977 -

.O.N.S : enquête emploi et salaire 1982' 1996-2003-2007-2015 -

إن الأرقام الإحصائية الواردة في الجدول أعلاه توضح حجم النزيف في اليد العاملة الفلاحية، والذي بلغ مستويات قصوى في الفترة ما بين 1966 و1977. ففي مدة عشرية فقط انتقلت النسبة من 58% إلى 35.50% وهو يشكل تحولا سريعا، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى عملية التصنيع المكثف والسريع في مرحلة السبعينات، حيث كانت السياسة التنموية تعطي امتيازات كبيرة لعمال الصناعة في المقابل يعاني عمال قطاع الفلاحة من غياب ضمانات تتعلق بمناصب العمل، الأمر الذي سرع من موجات النزوح الريفي، وبالتالي هجرة عدد كبير من العمال الزراعيين للريف والعمل الفلاحي، وإلتحاقهم بالصناعة. و في هذا الإطار يرى مصطفى بوتفنوشات " أن عمل الأرض فقد قيمته أمام نمط معيشي حضري- صناعي- مأجور وهو ما شبهه بالاجتثاث Déracinement الذي تحدث عنه بيير بورديو وعبد المالك صياد ولكن حدث ذلك تحت شكل آخر بعد الاستقلال"(Boutefnouchet' 2004' P80). فموجات الهجرة الريفية تشكل حقا قطعية مع الأرض، فالقيم المتعلقة بارتباط الفلاح وتعلقه بأرضه قد تدهورت، حيث تغيرت العلاقة التي تربط الفلاح بالأرض وتغيرت معها نظرته للعمل الفلاحي، وهو ما أدى إلى ترك الأراضي الزراعية والفرار إلى المدن(Sayad et Bourdieu' 1964).

- خلاصة:

عرف المجتمع الجزائري بعد الإستقلال هجرة ريفية كثيفة، كان لها آثارا سلبية على الصعيد الاجتماعي، الاقتصادي والثقافي. فقد نجم عنها ضغطا كبيرا على المدن الكبرى وظهور أحياء غير مخططة على تخومها. كما كان لها تأثيرا سلبيا على القطاع الزراعي، نتيجة انتقال العمالة الفلاحية إلى المدن وتركها للأراضي الزراعية، إضافة إلى ما يترتب عن ظاهرة التحضر من تباين كبير في مختلف مكونات البناء الاجتماعي، وتغير في نمط العلاقات الاجتماعية والاتجاهات والمعايير والقيم، ومختلف وسائل الضبط الاجتماعي.كما ساهمت هذه الحركة الكبيرة للسكان في بروز العديد من المشكلات والأزمات مما شجع على تنامي الاجرام والعنف بشكل ملحوظ خاصة عند فئة الشباب.

ومن أجل معالجة معضلة الهجرة الريفية، اتخذت الحكومة ابتداء من سنة 2000 عدة اجراءات لوقف هذه الحركة، وهذا بالإعتماد على برنامج التنمية الريفية، فالبرنامج الوطني للتنمية الريفية (PNDR) خصص مبالغ مالية معتبرة لتحسين الظروف المعيشية في الريف وفك العزلة عنه، كتوفير السكن الريفي، الكهرباء، تعبيد الطرقات وتقديم مساعدات للفلاحين للعودة للعمل الفلاحي. وهذا من أجل تخفيف الآثار السلبية للاختلال الجغرافي والسكاني الذي أحدثته ظاهرة النمو الحضري السريع.

قائمة المراجع

المراجع العربية


- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي(1998). التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 1998. الجزائر.
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي(2000). التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000. الجزائر.
- بلكعيبات إدريس(2002). «تجربة الجزائر في التنمية، قراءة في الانتقال من نموذج إلى نموذج مضاد»، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة قسنطينة ، ع 17.
- بوعناقة علي(1999). الأحياء غير المخططة وانعكاساتها النفسية– الاجتماعية على الشباب: دراسة ميدانية مقارنة في مدينة جزائرية. في كتاب الأزمة الجزائرية، الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2.
- جغلول عبد القادر(1983). تاريخ الجزائر الحديث، دراسة سوسيولوجية. ترجمة فيصل عباس. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط3.
- حسن عبد الحميد ورشوان أحمد(1997). علم الاجتماع وميادينه. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ط3.
- دوركايم اميل(1966). علم الاجتماع وفلسفته، ترجمة أنيس حسن. القاهرة: مطبعة الانجلو المصرية.
- زيداني حليمة(2010). المجال العمراني للمدينة الجزائرية بين التدهور وآليات الاستدامة، ورقة مقدمة في ندوة التنمية العمرانية الأولى من 25 إلى 27 أكتوبر 2010، بالدمام المملكة العربية السعودية.
- سموك علي(2004). إشكالية العنف في المجتمع الجزائري، من أجل مقاربة سوسيولوجية، أطروحة دكتوراه. عنابة: جامعة باجي مختار.
- عدي الهواري(1983). الاستعمار في الجزائر، سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830–1960م، ترجمة جوزيف عبدالله. بيروت: دار الحداثة.
- عشراتي سليمان(2007). الشخصية الجزائرية، الأرضية التاريخية والمحددات الحضارية. الجزائر: ديوانمطبوعات الجامعية.


المراجع الأجنبية


- Boudon Raymond .(2002)Déclin de la morale ?Déclin des valeurs.? Paris : Presses Universitaires de France.

- Boukhobza Mohamed .(2009)Octobre '88 évolution ou rupture .Alger: ENAG.
- Bourdieu Pierre et Sayad Abdelmalek .(1964)le déracinement 'la crise de l'agriculture traditionnelle en Algérie .Paris : les éditions de Minuit.
- Boutefnouchet Mostafa(1982). La famille Algérienne' évolution et caractéristique récentes. Alger: SNED.
- Boutefnouchet Mostafa(2004). La société Algérienne en transition. Alger 2004: OPU.
- CNES(2006). Note de conjoncture du premier semestre. Alger.
- Schéma national d'aménagement du territoire(2008). Alger.